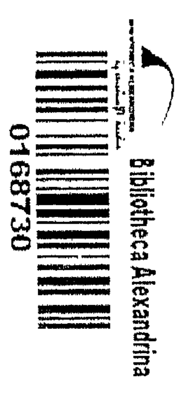
لطفي عبد الوهاب يحيى
دكتوراه الفلسفة فى التاريخ من جامعة لندن
مدرس الحضارة اليونانية الرومانية
بجامعة الاسكندرية

مُقدّمة في نُظم الحُكم عند اليونان والرّومان

دراسة فى حضارة البحر الابيض



مطبعة دار نشر الثقافة
بالاسكندرية

لطفي عبد الوهاب يحيى
دكتوراه الفلسفة فى التاريخ من جامعة لندن
مدرس الحضارة اليونانية الرومانية
بجامعة الاسكندرية

مقدمة فى نظم الحكم عند اليونان والرومان

دراسة فى حضارة البحر الابيض

مطبعة دار نشر الثقافة
بالاسكندرية

ق

الثانية ١٩٥٨

خطة البحث

— تقديم :

— هدف البحث

— منهج البحث

١ — حوض البحر الأبيض كوحدة حضارية

— مقومات هذه الوحدة الحضارية

— بعض مظاهرها

٢ — التطور المكانى للنظم اليونانية الرومانية

— انتشار المدن اليونانية فى حوض البحر الأبيض .

— انتشار النظم الرومانية فى نفس الإقليم

٣ — التطور الزمنى للنظم اليونانية الرومانية

— توقف اليونان عند نظام المدينة

— التطور الى الإمبراطورية عند الرومان

٤ — التطور الاجتماعى للنظم اليونانية الرومانية

— التوقف عند النظام الطبقى عند الرومان

— التطور الى النظام الشعبى عند اليونان

— مجمل

— تقديم:

— هدف البحث

— منهج البحث

هذه دراسة تقديمية لنظم الحكم التى عرفتها منطقتان من مناطق البحر الأبيض فى فترة متصلة من فترات التاريخ ، وهى دراسة أحاول بها تدعيم اتجاه أومن بصحته ، وهو النظر إلى حوض هذا البحر كوحدة حضارية سواء فى تاريخه أو ثقافته أو التطورات الاجتماعية التى تعرض لها أو النظم السياسية التى سادت منطقة أو أكثر من مناطقه فى وقت أو فى آخر ، بل النظر إلى ما قد نلاحظه من اختلاف فى هذه الجوانب الحضارية ، سواء كان اختلافا من عصر إلى عصر ، أو من مكان إلى مكان على أنه من قبيل التغيير الذى يصاحب كل تطور عادى أو من قبيل التكامل الذى يربط بين الأجزاء المختلفة من الصورة الواحدة .

وفى محاولتى لربط النظم اليونانية الرومانية بحضارة البحر الأبيض كوحدة سأنظر إلى الموضوع من وجهات نظر ثلاثة : فى المقام الأول سأحاول أن أظهر أن هذه النظم لم تقتصر على المكان الذى قامت فيه . وإنما تعدته لتنتشر فى أرجاء البحر الأبيض ، وأن هذا الانتشار اقتصر فى أغلب الأحوال إن لم يكن فى كلها على حوض هذا البحر ، فكان بذلك أحد العوامل الأساسية التى أسهمت فى التقريب بين العادات السياسية التى عرفتها الشعوب القاطنة على شواطئها . ثم سأعالج بعد ذلك كلا من هذين النظامين على أنه مكمل للآخر من ناحية التطور الزمنى مبينا أن هذا التطور ليس إلا مرحلة من مراحل التطور الطبيعى فى نظم الحكم التى عرفها سكان إقليم البحر الأبيض ، وفى النهاية سأنظر الى الموضوع من وجهة النظر الاجتماعية التى تتصل بالطبقات التى اشتركت فى الحكم لأثبت مرة أخرى أن ماحدث فى احدى المنطقتين لم يكن الا مرحلة مكملة لما حدث فى الأخرى ، وأن ما حدث فى الاثنين يمثل أساسا حلقة من حلقات التطور الحضارى فى حوض هذا البحر .

١ — حوض البحر الأبيض كوحدة حضارية :

— مقومات الوحدة الحضارية
— بعض مظاهرها

نحن فى الواقع إذا نظرنا إلى حوض البحر الأبيض ، وجدنا فيه كل المقومات الجغرافية التى تساعد على هذه الوحدة الحضارية ، فالمناخ المعتدل الذى يسود هذا الحوض أدى باعتداله إلى سبق سكانه فى مجال التحضر ، وهكذا ظهرت الحضارات المبكرة فى أرجائه المختلفة ، فكان من بينها فى العصر القديم ، وهو العصر الذى يعنينا فى هذه الدراسة ، الحضارات المصرية والفينيقية واليونانية والرومانية . كما أدى تعرض مناطقه لنفس العوامل المناخية الى التقريب بين سكانها فى أمزجتهم وفى طرق تفكيرهم ، بل تعدى ذلك ليقرب بينهم فى فى كثير من عاداتهم الاجتماعية التى تسيطر على حياتهم اليومية. كذلك كان للتكوين الجيولوجى الذى صاحب حركة الهبوط والارتفاع التى نتج عنها تكوين هذا الحوض بالشكل الذى نعرفه الآن ، بالاضافة إلى عامل المناخ المتشابه ، أثره على نوع النباتات والحاصلات الزراعية التى يعتمد عليها سكانه فى قضاء جانب هام من حاجات معيشتهم . وقد كان ذلك بدوره أحد الاسس التى قامت عليها اتجاهات اقتصادية متشابهة فى هذا الاقليم . كذلك كان البحر نفسه عنصرا فرض وجوده على سكان هذا الحوض على اختلاف مناطقهم . وظهر أثره بوضوح فى جوانب حياتهم ، سواء كانوا صيادين أو تجارا أو قراصنة أو محاربين (١) .

على أن الآثار الحضارية المتشابهة للعوامل الجغرافية المتشابهة لم تكن المظهر الوحيد الذى قامت عليه الوحدة الحضارية فى هذا الاقليم ، وانما كان هناك مظهر آخر هو تداخل هذه الحضارات بشكل كبير بل وامتزاجها فى كثير من الاحيان . وقد كان هذا المظهر الأخير نتيجة لظرفين طبيعيين أديا الى سهولة المواصلات

بين الشواطئ المختلفة للبحر الأبيض و بالتالى إلى سهولة الاحتكاك بين سكان هذه الشواطئ .

أما الظرف الاول فيتصل بتضاريس حوض البحر الابيض ، فى هذا المجال نجد أن هذا الحوض يحيط به نطاق متصل من الموانع الطبيعية . سواء فى ذلك السلاسل الجبلية المرتفعة التى لا يصلها بما يقع عبرها سوى بعض ممرات ضيقة معدودة ، أو الصحارى الجرداء المقفرة التى لا تقل فى مناعتها عن هذه الجبال ، إذا نظرنا اليها فى ضوء ظروف العصر القديم الذى لم يعرف إلا طرقا بدائية المواصلات بالقياس إلى ما نعرفه فى العصر الحاضر . ولنأخذ الطرف الغربى من الشاطئ الأوربى كنقطة ابتداء لتتبع هذا السياج الطبيعى فى اتصاله ومناعته . إنه يبدأ بجبال البرانس فى شمال شبه جزيرة ايبريا ، ثم يمتد فى شكل جبال الألب فى جنوب غالة وفى شمال شبه الجزيرة الايطالية ، ثم يستمر فى سلسلة جبال الكربات فى شمال شبه جزيرة البلقان ، و بعد ذلك فى مرتفعات شبه جزيرة القرم ثم تسير المرتفعات محاذية لساحل آسيا الصغرى على شكل جبال بنتس فى الشمال وجبال طوروس فى الجنوب لتتصل عند الشاطئ الشرقى للبحر الابيض بالصحراء السورية ثم تدور مع هذا الشاطئ غربا فى امتداد صحراوى آخر يبدأ بصحراء سيناء ثم يستمر فى الصحراء الكبرى إلى غرب مجرى النيل وهذه تتصل بدورها فى الجزء الغربى من الساحل الافريقى بجبال أطلس التى تنهى هى والصحراء الكبرى عند ساحل المحيط الاطلسى . هذا النطاق الطبيعى المنيع فصل بين شاطئ كل قارة من القارات الثلاثة التى تحيط بالبحر الأبيض و بين مناطقها الداخلية التى تقع عبر هذا النطاق ، و بالتالى فقد كان التوجيه الجغرافى لسكان هذه الشواطئ ليس إلى داخل القارات التى توجد بها و إنما إلى خارجها — الى البحر الذى تحده من جهاته الأربعة .

وقد كان البحر نفسه هو الظرف الطبيعى الثانى الذى أتم حلقة الاتصال بين سكان شواطئه فى القارات الثلاثة . وقد ساعد على ذلك عدة ميزات اتصف بها

البحر الأبيض : فهو من جهة بحر مقفل يكاد أن يكون بحيرة لولا المضيق الذى يفصل بين شبه جزيرة أيبريا والساحل الافريقى فى المغرب ، وقد كان ذلك سببا فى هدوئه الى حد كبير إذ استثنينا بعض العواصف المحلية البسيطة التى يتعرض لها فى بعض مواسم السنة ، وكان هذا الهدوء بدوره عاملا كبيرا فى تشجيع السكان على ركوب البحر فى عصر مبكر . كذلك شجع الملاحة فى هذا البحر تقارب سواحله فى أكثر من موضع وكثرة الجزر التى تنتشر فى أرجائه وبخاصة فى القسم الشرقى منه ، فنحن نجد الساحل الأيبيرى يكاد يلاصق الساحل الافريقى لولا مضيق جبل طارق ، كما يكاد الطرف الجنوبى لشبه جزيرة ايطاليا يلتقى بالشاطىء الافريقى عبر جزيرة صقلية ، بينما تقترب الشواطىء الايطالية فى غربى البحر الادرياتى من الشواطىء البلقانية فى شرقيه ، كذلك نجد أرخبيل بحر إيجه بجزره الكثيرة المتقاربة بين الساحل الشرقى لشبه جزيرة البلقان والساحل الغربى لشبه جزيرة آسيا الصغرى كما أن الجزر الكبرى مثل سردينيا وقورصقة ومالطة وصقلية وكريت وقبرص تكوّن دون شك نقط ارتكاز ملاحية بين شواطىء القارات الثلاثة التى تحيط بهذا البحر . وأخيرا فإن البحر الأبيض غنى بانحناءاته وتعاريجه التى تمثل أماكن لحماية السفن وموانىء طبيعية من الطراز الأول وبخاصة فى البحر الادرياتى الذى تحميه السواحل المتقاربة فى غربيه وشماليه وشرقيه وبحر إيجه الذى تحده اليابسة من ثلاث جهات ، ثم عشرات التعاريج والرءوس والألسنة والمضايق التى تنتشر على سواحل هذه البحار .

واذن فقد تهيأت الوسائل لسكان شواطىء البحر الأبيض لأن يتصلوا ببعضهم ، ولحضاراتهم بأن تتداخل وتمتزج ، وقد ظهر ذلك فى عدة جوانب سأجتزىء بذكر بعض أمثلة تعطى فكرة سريعة عنها . ففى الجانب الثقافى مثلا ، الذى تزاحمت فيه التيارات عابرة البحر فى كل اتجاه بين مصر وكريت وبلاد اليونان وقرطاجة وروما ، سأشير إلى الثقافة اليونانية التى لم تقتصر على البلاد

اليونانية الأصلية فى الجزء الجنوبى من شبه جزيرة البلقان وإنما اتخذت مواطن لها فى أكثر من مكان على الشوطىء الآسوية والافريقية ؛ فعلى شوطىء آسيا الصغرى ظهر هوميروس الذى تنسب اليه الالياذة والأوذيسة ، أعظم ما وصل الينامن أدب اليونان . وفى ربوع الاسكندرية قامت فى العصر القديم المكتبة التى حوت مجلداتها خير ما وصل اليه الفكر اليونانى ، والجامعة التى أطلعت على العالم قبسا من هذا الفكر ردحا طويلا من الزمن (٧) . وفى جانب الفن أخذ اليونان عن المصريين أولى مبادىء النحت فكانت تماثيلهم فى "العصر المبكر تمثل الاتجاه المصرى فى الصلابة كما أخذ حكامهم فى عصر الطغاة عن معابد مصر عمارة الابهاء والأعمدة . ثم أعادوا كلا الفنين الى مصر والى ربوع العالم المتأغرق بعد أن طوروهما على النمط اليونانى على يد أمثال فيدياس وبراكستليس وكنودوتوس . وفى جانب السياسة كان حوض البحر الأبيض ، أوجزء منه ، هو المجال الأول للأمبراطوريات التى قامت على شواطئه . وهكذا اتجه المصريون فى تكوين امبراطوريتهم ، فى عهد فراعنة الدولة الحديثة ، الى سوريا وفلسطين والشواطىء الجنوبية لآسيا الصغرى ، ومد تحتمس الثالث نفوذه إلى ربوع بحر ايجه وأقام أحد قواده حاكما على جزر هذا البحر ، كذلك اتجه اليونان فى نشاطهم الاستعمارى . فى الوقت الذى تمت فيه الهجرات اليونانية . إلى شواطىء البحر الأبيض سواء فى شرقية أو غربية ، فكانت لهم مستعمرات على الساحل الغربى لآسيا الصغرى وفى جنوب ايطاليا وعلى سواحل أسبانيا وفى أماكن متناثرة على الساحل الافريقى كما كان حوض البحر الابيض هو المجال الذى تركزت فية الامبراطورية الرومانية والذى لم تخرج عنه إلى ما وراءه إلا فى استثناءات محدودة ولظروف تكاد تكون دفاعية محضة .

وإذا كانت حضارات البحر الابيض قد تداخلت أو امتزجت فى جوانبها

الثقافية أو الفنية أو السياسية أو غيرها ، فإنها لم تكن أقل تداخلا أو امتزاجا فى جانب نظم الحكم ، وسأقصر الكلام هنا ، لأنى بغرض هذه الدراسة ، على نظم الحكم التى عرفتها حضارتان من حضارات هـــذا البحر ، هما حضارتا اليونان والرومان . وقيمة هذه النظم هى أنها تربط ، ربما بشكل أوثق من غيرها ، بين نظم الحكم التى ظهرت على شواطىء البحر الأبيض مدعمة بذلك الوحدة الحضارية لحوض هذا البحر.

٢ — التطور المكانى للنظم اليونانية الرومانية

— انتشار المدن اليونانية فى حوض البحر الابيض
— انتشار النظم الرومانية فى نفس الاقليم

وسأتكلم فى هذا القسم من البحث على الانتشار المكانى لهذه النظم ، ونحن نجد مثلا واضحا له فى امتداد نظام الدويلة polis أو المدينة المستقلة التى تمثل كيانا سياسيا قائما بذاته ، فى كل الأماكن التى استقر فيها اليونان على شواطىء البحر الأبيض فى فترة أو أخرى من فترات هجراتهم المنتظمة أو المتقطعة . فقد قامت هذه الدويلات على الشريط الساحلى الغربى لآسيا الصغرى فى عدد كبير من المدن من بينها ميليتوس وإفسوس وكولوفون وفوكايا وكلازومينى وغيرها ، كما انتشر هذا النوع من نظم الحكم فى المدن التى أسسها المهاجرون اليونان فى القسم الغربى من البحر الأبيض ، مثل كولومبيا التى أقامها بعض المغامرين من كولسيس وإرتريا وكايمى وجرايا فى أواسط القرن الثامن قبل الميلاد ، ومثل نيابوليس ، أو المدينة الجديدة (وهى نابولى الحديثه) ، ومثل دكايارخيا (بزيولى الحديثة). ومثل عدد كبير من المدن اليونانية فى الطرف الجنوبى لشبه جزيرة ايطاليا . وقد كانت هذه المدن وبخاصة الواقعة على الساحل

الغربي لإيطاليا مصدر سيل من الأفكار والنظم التي انتقلت مع السلع التجارية اليونانية إلى مدينة روما الناشئة في ذلك الوقت . ولم يقتصر انتشار هذا النوع من المدن التي تمثل النظام اليوناني على إيطاليا بل تعداها إلى جنوب غالة (فرنسا) فأسس المهاجرون اليونان من فوكايا على طول الساحل مدن ماسيليا Massilia (مرسليا الحديثة) كما أسسوا على طول الساحل نحو الشرق مدن انتيبوليس Antipolis (أنتيب الحديثة) ونيكايا Nicaea (نيس الحالة) ومونويكوس Monoekos (موناكو الحالية) ، وفي أقصى الغرب اسسو على سواحل اسبانيا مدن Rhodae (روساس) وإمبورون Emporeon (امبورياس) وغيرها (٧)

أما الساحل الإفريقي ، ولتكن أمثلتنا هنا من مصر ، فقد وقف النظام الملكي المطلق الذي عرفته مصر في سبيل انتشار نظام المدينة اليونانية ، ولكن رغم ذلك فقد ظهرت ، حتى في ظل هذا النظام ، بعض المدن التي احتفظت بقدر المستطاع بمظاهر النظام اليوناني مثل نقراطيس Naucrates (نقراش الحالية) والاسكندرية وباراتيونيوم Paraetonium (مرسى مطروح) — فكانت لها ، رغم امتداد سلطة الحكومة المركزية في مصر إلى كل ركن من أركان القطر ، مجالسها الشعبية ، والنظام القبلي الذي يتصل به ويتوقف عليه حق المواطنة ، والأرض المحيطة بالمدينة والتابعة لها من الناحية الإدارية ، تماما كما كان الحال في نظام المدينة في بلاد اليونان في أوج نضوجه . بل لقد وصل من تشبث هذه المدن بمظهر النظام السياسي اليوناني ، أن يقدم مواطنوا إحداها ، وهي الاسكندرية ، في وقت كانت مصر قد دخلت فيه في نطاق الإمبراطورية الرومانية لتصبح إحدى ولاياتها وبالتالي أصبح أي استقلال ذاتي لهذه المدن في حكم المستقبل — أقول قدم مواطنو الإسكندرية ، رغم كل هذا ، في أواسط القرن الأول الميلادي

التماسا إلى الامبراطور كاوديوس يطلبون فيه إليه أن يعيد إليهم مجلس الشيوخ الذى حل أو ألغى فى أواخر الحكم البطلمى أو أوائل الحكم الرومانى .[٩]

ولكن نظم الحكم اليونانية لم تكن الرابطة الوحيدة بين شواطىء القارات الثلاثة التى تطل على البحر الأبيض ، فقد اسهمت النظم الرومانية بشكل وافر فى هذا الاتجاه . ظهر هذا مرة فى النظام المرن الذى قامت عليه حقوق المواطنة فى الامبراطورية الرومانية التى كان حوض هذا البحر مسرحها الأساسى . فقد كان هذا النظام من المرونة بحيث استطاع أن يمتد على أغلب شعوب الامبراطورية الرومانية لينتفع به أبناء هذه الشعوب فى حدود وعلى درجات متفاوته ، وكان هذا دون شك عامل تقريب أو ربط بينهم . كذلك كان قانون الولايات Lex Provinciae ، الذى ضم تجارب الرومان فى ميدان ادارة الولايات ، مظهراً آخر من مظاهر الوحدة التى كان نظام الحكم الرومانى دعامة لها . كما كانت عبادة الإمبراطور التى بدأت فى عهد أغسطس وهى العبادة الرسمية التى اعتمدت عليها الحكومة الامبراطورية المركزية فى روما كرابطة بينها وبين المناطق المختلفة التى تدور فى فلكها لتضمن ولاءها السياسى لها ــ كانت هذه العبادة السياسية ، إذا جاز لى هذا التعبير ، إحدى الروابط التى دعمت جانبا من جوانب الوحدة الحضارية فى حوض البحر الأبيض[١٠] : وأخيرا وليس آخرا ، فإن نظام البلديات Municipia الذى فصّل فى شكل متناسق الحدود والحقوق بين الادارة المركزية والإدارت المحلية ، والذى انتشر فى ظل الحكم الرومانى داخل ايطاليا وفى باقى مناطق البحر الأبيض ــ هذا النظام وحد بين ادارة هذه المناطق ردحا غير قصير الن الزمن .

٣ — التطور الزمني للنظم اليونانية الرومانية

— توقف اليونان عند نظام المدينة
— التطور الى النظام الامبراطوري عند الرومان

على أن نظم الحكم عند اليونان والرومان لم تقتصر على كونها مجرد رابطة مكانية بين المناطق التي انتشرت فيها في حوض البحر الأبيض في وقت أو في آخر، ولكنها تمثل من ناحية التطور الزمني خطا بيانيا متصلا في حضارة هذا الإقليم، وفي هذا المجال نجد نظام الحكم اليونانية ابتدأت على النمط الشائع على شواطىء البحر الأبيض في فترة ظهورها، وهو النظام الملكي الفردي المطلق الذي يقوم على قاعدة الحق الالهي في مختلف صوره ودرجاته. ولكن النظام السياسي اليوناني لم يقف عند هذا الحد، على نحو ما حدث في الملكيات المتاخمة للبحر الأبيض في الشرق، وانما بدأ هذا النظام يفقد توازنه أمام الضربات المتلاحقة التي وجهتها إليه الطبقات الأرستقراطية في المدن اليونانية الناشئة. ولعل هوميروس خير من أبرز هذه الفترة في تاريخ اليونان بشكل فيه الكثير من الحياة والنبض حين صور لنا في الأوذيسة منظره المعروف حيث يتزاحم النبلاء في بيت أوذيسيوس، بعد أن طالت غيبته، يحاولون أن يسلبوه عرشه، و يناقشون أحقية بيته بالملك، وحين يصور لنا تلماخوس، ابن الملك الغائب والوارث الشرعي للعرش، وقد بدأ يفقد ثقته في أحقيته بهذا العرش، فيذكر أن شخصا ما لا بد أن يتولى الملك حتى ولو لم ينحدر من بيت مالك، ففي إيثاكا التي يحوطها البحر من جميع جوانبها زعماء آخيون آخرون سواء من المسنين أو من صغار السن، ولا بد أن يجلس أحدهم على العرش بعد أن مات أوذيسيوس الطيب ..) (١١) وهكذا بدأت سلسلة التطور الجمهوري في بلاد اليونان بعد أن ألغيت الملكية وأصبح منصب الملك مجرد وظيفة موقوتة شأنها شأن غيرها من وظائف الدولة و بعد أن تجرد من كل السلطات التي كانت تتبعه وتتعلق به.

على أن هذا التطور إذا كان قد مر بعدة مراحل منذ أن انتزع الارستقراطيون حقوق الملك عرف فيها الحكم الأليجركى وحكم الطغاة والحكم الديموقراطى فى النهاية ، إلا أنه لم يفقد صفته الجمهورية فى شكلها المثالى الذى يتمثل فى الحكم المباشر عن طريق المجالس الشعبية . هذا النوع من الحكم عرف بنظام المدينة ، إذ أن المدينة الصغيرة بسكانها المحدودى العدد هى خير مكان يمكن أن يمارس فيه هذا النوع المثالى من الحكم . وقد ظل اليونان متوقفين عند هذا النظام السياسى حتى انهار من أساسه فى أواخر القرن الرابع أمام الدول الكبرى ذات الامكانيات الاقتصادية والعسكرية التى لا تستطيع هذه المدن أن تجاريها أوتقف أمامها ، وحتى هذه الظروف الجديدة لم تدفع اليونان إلى تغيير نظامهم أو المضى به فى سبيل التطور ، بل كان ما حدث بعد الانهيار ، هو نوع من الالتجاء إلى واحدة أو أخرى من هذه الدول الكبرى ، يحتمى فيها نظام المدينة بعد أن فقد مقوماته الجوهرية ليتشبث ببعض مظاهر خارجية من ماضيه القديم ، كما حدث فى حالة المدن اليونانية التى قامت فى مصر وفى غيرها من الدول المتاخمة للبحر الأبيض فى ظل الملكيات المتأغرقة أو الأمبراطورية الرومانية .

هذا الجمود على نظام المدينة كان سببه طبيعة بلاد اليونان ، فهى بلاد تخترقها الجبال فى معظمها طولا وعرضا بشكل يعزل أو يكاد يعزل كل قسم منها عن باقى الأقسام . فاذا خرجنا عن شبه جزيرة البلقان ، وجدنا البحر يقسم باقى بلاد اليونان الى جزر صغيرة . هذه الأقسام الصغيرة سواء على اليابسة أو فى البحر أدت الى قيام التجمعات الضيقة كأساس لأى نظام اجتماعى أو اقتصادى أو سياسى ، وقد ساعدت هذه التجمعات الضيقة النطاق على نمو النظام المباشر فى الحكم ، يسمح بذلك العدد القليل من المواطنين وتشجع عليه فرص الاحتكاك المستمرة فى سوق المدينة الصغيرة ، الأمر الذى يقفز إلى موطن الأهمية الأولى بأية مشكلة تتعلق بالتنظيم الجماعى — وهو قوام أى نظام سياسى .

كانت هذه اذن هي نظرة اليونان الى نظام الحكم ، شعب يحكم نفسه بنفسه عن طريق مجالس يشترك فيها كل مواطن . وقد كان أثر هذه النظرة هي أن اليونان لم يستطيعوا أن يتمثلوا نظاما يشمل أكثر من مدينة واحدة تسيطر عليه حكومة مركزية تتجمع في يدها كل خيوط السلطة وتسيطر من مقرها المركزى على كل المدن أو المناطق التى تقع فى دائرة نفوذها . وقد أدت هذه النظرة الى تشبث كل مدينة بكيانها المستقل بشكل أصبح من الممكن معه أن نتجاهل رابطة العنصرية أو اللغة التى تجمع بين اليونان والتى كان من الممكن أن تكون أساسا لقومية يونانية عامة . وتاريخ اليونان حافل بالأمثلة التى تدعم هذه النظرة ، فالحروب الفارسية مثلا ، بكل ما انطوت عليه من خطر يهدد كيان بلاد اليونان ، لم تحرك المدن اليونانية الى الاتحاد الكامل للوقوف فى وجه الفرس ، بل اقتصر الذين اشتركوا فى صد هذا الخطر على عدد قليل من المدن قامت من بينها أثينا بالعبء الأكبر ، وحتى هؤلاء كان منهم ، مثل اسبرطه ، من أخذ يتردد مرة وينتحل المعاذير مرة أخرى لكى يتنصل من واجبه . بل أكثر من هذا كان من المدن اليونانية من آثر الحياد فى هذه الحروب كما كان من بينهم ، مثل طيبة ، من انضم صراحة الى جانب الفرس ضد اليونان [12]. كذلك يدعم هذه النظرة صراع المدن اليونانية فيما بينها على المكاسب الاقتصادية أو السياسية، كما حدث بين أثينا وأيجينا قبل ٤٥٠ ، وبين إثينا واسبرطه فى القرن الخامس وبين اسبرطة وطيبة فى القرن الرابع ، وهو صراع امتد منذ العصر المبكر حتى انهارت هذه المدن أمام القوة المقدونية من الناحية العسكرية فى ٣٣٧ ق.م وتبع هذا انهيارها السياسى بعد أن اضطرت اضطرارا الى الانضمام الى الحلف الهلينى الذى كونه فيليب فى السنة التالية والى الاعتراف ، مجبرة ، بزعامة الرجل الذى كانت الى وقت قريب تنظر اليه على أنه من المتبربرين . بل أكثر من هذا ، حتى فى أثناء الصراع الاخير مع فيليب ، وقد كان بحق صراعاً فى سبيل البقاء ، نجد المدن اليونانية سادرة فى تشبثها بكيانها المستقل دون

أن تلتقى بالخطر الجاثم على حدودها من جانب مقدونيا والذى يهدد نظامها بالفناء ، وفى هذا الصدد نجد الخطيب السياسى ديموستنيس يُخرج ، فى ثلاث خطب عامة ، آخرها فى جعبته الخطابية والسياسية من وسائل الاقناع ليطلب الى الأثينيين أن يخفوا لنجدة بنى جلدتهم فى أولنثوس حين هدد فيليب هذه المدينة ، ولكن الأثينيين لا يستجيبون لهذا النداء ، بل تغلب عليهم النظرة الضيقة التى لا تتعدى أسوار مدينتهم ، تماما كما حدث من قبل عندما كان فيليب بسبيل مد نفوذه السياسى الى مناطق يونانية أخرى فى أمفيبوليس و بلاتايا وميثونى (١٢) .

كذلك ظهر أثر هذه النظرة فى تحديد الاتجاهات التى سيطرت على اليونان حين أرادوا ، لسبب أو لآخر أن يتوسعوا أو يتكتلوا . فحركات التوسع والتكتل التى عرفوها لم تتخذ شكل الإمبراطوريات ذات الحكومة المركزية والجهاز الادارى الذى يفصّل العلاقة بين الدولة الحاكمة والدول المحكومة وإنما ظهرت فى اشكال حافظت فى جوهرها على نظام المدينة بصفتة المثالية . وأول هذه الأشكال هو الهجرات التى استمرت بقسم كبير من اليونان على شواطىء البحر الأبيض سواء فى شرقية أو غربيه . وقد أشرت فى مكان سابق إلى أن هؤلاء المهاجرين لم يكوّنوا امتدادات استعماريه بالمعنى الامبراطورى للمدن التى هاجروا منها حقيقة كان هناك بين هذه المدن الجديدة والمدن التى جاءوا منها نوع من لاتصال فى جوانب اللهجة أو الثقافة أو بعض العقائد الدينية ، ولكن رغم كل هذا فقد كانت المدن التى أسسها اليونان فى مهجرهم قبل كل شىء وفوق كل شىء مدنا مستقلة فى نظامها السياسى تسير على النمط الذى عرفوه فى بلادهم الأصلية ولكنها لا تتبعها سياسيا بأى حال من الأحوال .

كذلك ظهرت النزعة نحو التوسع فى صورة الأحلاف التى ظهرت فى بلاد اليونان بين حين وآخر مثل حلف ديلوس الذى تزعمته أثينا أو حلف

البلوبونيز الذى تزعمته أسبرطة . حقيقة أن هـذه كانت تقع تحت سيطرة المدينة المتزعمة التى كانت تلجأ ، إلى جانب السياسة ، إلى كثير من العنف فى فرض سيطرتها ، بل أكثر من ذلك لقد استغلت بعض هذه المدن المتزعمة مركزها القوى لكى تتصرف حسب إرادتها فيما تقدمه المدن الأعضاء من تبرعات مالية كان من الواجب أن تنفق بمشيئة الأعضاء جميعا ولصالحهم المشترك، كما لجأت إلى استخدام القوة فى محاربة رغبة أى عضو فى الانفصال من الحلف، كما حدث فى حلف ديلوس. ولكن رغم كل ذلك فإن هذه الاحلاف لم تتحول إلى امبراطوريات بالمعنى الادارى المفهوم لنا، وإنما ظلت، رغم إساءة استعمال المدن المتزعمة لزعامتها ، مجرد أحلاف بالمعنى التقليدى ، ترتبط بها الاعضاء بمحض إرادتها ، وتقف فيهـا على قـدم المسـاوة القـانونية التـامة مع شركائها فيهـا بما فيهم الدول المتزعمة ، كما أن هـذه الدول المـتزعمة لم تـلم من العقـاب على اسـتغلالها لمركزها الادبى ، ولعل أبلغ أمثلة على ذلك ما حـدث لأثينـا فى الحروب البلوبونيزية حين انفض عنها حلفاؤها ليناصروا اسبرطه عليها، وما حدث لها مرة أخرى فى القرن التالى حـين انقض عليها حلفاؤها ليهزموها فى الحـرب التى عرفت بحرب الحلفاء فى ٣٥٥ ق .م.

ومن الطرق الأخـرى التى سلكها اليونان فى اتجاههم التوسعى ، ما قاموا به من المشاركه المحدودة فى المواطنة أو حقوق المواطن بين المدن المختلفة وقد اتخذت هذه المشاركة شكلين أساسيين ، أولها المواطنة المتبادلة isoplitcia التى تخول لمواطن مدينة معينة أن يتمتع بحقوق المواطن فى مدينة أخرى إذا وجد بها ، ولكن دون أن يعنى ذلك قيـام مواطنة واحدة بين المدينتين المتعـاقدتين . والشكل الآخر هو المواطنة المشتركه sympoliteia التى تقوم بين عدة مدن تنزل كل منها عن جانب أو أكثر من جوانب سيادتها أو سلطتها ليدخل فى نطاق السلطة

الجماعية للدول المتعاقدة ، وهنا أيضا ان تحل المواطنة المشتركة بشكل كامل محل مواطنة كل مدينة ، وإنما سنقتصر على الجوانب التى تم التعاقد عليها فحسب بينما تظل كل من هذه المدن ، فيما عدا هذه الجوانب ، محتفظة بكيانهـا السياسى المستقل ومن أمثلة النوع الأول ما قام بين أثينا وساموس فى ٤٠٥ ق.م ومن أمثلة النوع الثانى المواطنة المشتركة التى قامت بين كورنثة وأرجوس فى ٣٩٢ ـ ٣٨٧ وبين أولنثوس ومدن حلف خالكيديكى و بين أعضاء الحلف البويوتى بعد ٣٨٩ وحلف أركاديا الذى ظهر فى ٣٧٠ . (١٤)

وقد يكون المثال الوحيد الذى ظهرت فيه عند اليونان فكرة الامبراطورية بالمفهوم الذى نعرفه والذى تظهر فيه طريقة الحكم غير المباشرة من الحكومة المركزية إلى المناطق التى تتبعها على ابتعاد اماكنها واختلاف عناصرها ، هو الامبراطورية التى أقامها الاسكندر . ولكن هذا المثال فيه كثير من التجاوز . فمن جهة لم يكن الاسكندر يونانيا ، وإنما كان مقدونيا . حقيقة إن جنوده كانوا خليطا من المقدونيين واليونان ، وحقيقة إنه اتخذ فى اتجاهه الامبراطورى موقف الزعيم اليونانى الذى يقود بنى وطنه فى حرب انتقامية ضد الملك الفارسى ولكن رغم كل هذا فقد كانت مقدونيا تمثل اتجاها سياسيا آخر غير ذلك الذى عرفته بلاد اليونان ، بل لقد كان اليونان ينظرون إلى مقدونيا على أنها دولة متأخرة وإلى ملوكها على أنهم ملوكا متبربرين وإلى نظامها السياسى على أنه نظام لا يليق بالامم المتحضرة . كذلك نجد أن الاسكندر ، إذا كان قد اتبع فى حكم القسم الشرقى من إمبراطوريته طريقة الأباطرة الشرقيين بما يتصل بها من تفاصيل إدارية ، فهو قد ابتعد عن هذه الطريقة فيما يتعلق بسيادته فى بلاد اليونان وإنما ظل محافظا على وضعه كقائد لليونان وزعيم للحلف الهلينى ، بل لقد زاد على ذلك أن أسس فى القسم الشرقى من امبراطوريته عددا من المدن اليونانية ليتخذها اليونان مستقرا ومقاما يمارسون فيها ما درجوا عليه من نظام الحكم اليونانى .

وأخيرا فحتى إذا تجاهلنا كل هذه الاعتبارات يمكننا أن نصف إمبراطورية الاسكندر بأنها إمبراطورية شخصية تتعلق بشخصه أكثر مما تمثل اتجاها يونانيا أو غير يونانى ولعل أدق دليل على هذا الوصف هى أنها انهارت بمجرد وفاته ولما يمض على تكوينها أكثر من عقد من الزمان كما باءت بالفشل محاولات بعث فيليب المحافظة عليها بعد ذلك ومحاولات أنتيجونوس ليلم شملها تحت بيت امبراطورى يكون هو مؤسسه . (١٠)

هذه هى المسالك التى اتخذها اليونان فى اتجاههم التوسعى ، كلها تظهر محافظة على النزعة الاستقلالية الانفصالية التى عرفها اليونان منذ أن بدأ يكون لهم نظام سياسى . وقد توقف اليونان ، كما ذكرت ، عند هذا الحد من التطور ، والسبب كما أشرت فى بدء الكلام ، هو أن ظروفهم ساقتهم إلى فهم نظام الحكم فى صورة واحدة فحسب ألا وهى الحكم المباشر الذى لا يعرف التمثيل النيابى أو تفويض السلطات أو غير ذلك من طرق الحكم غير المباشر . وقد كانت المدينة بسكانها ذوى العدد المحدود هى الوحدة التى يمكن أن تتم فيها ممارسة هذا النوع من الحكم . وقد اتبعت روما فى بدء نشأتها هذا النوع من الحكم متأثرة دون شك بالأفكار التى انتقلت إليها مع السلع اليونانية التى كانت تصدرها اليها المدن اليونانية التى أسسها المهاجرين فى جنوب ايطاليا وعلى الساحل الغربى لها . وهكذا ظهر فى روما مجلس الأحياء Comitia Curiata والمجلس المئوى Comitia Centuriata والمجلس القبلى Comitia Tributa وكلها مجالس لا تقوم على التمثيل النيابى و إنما على العضوية المباشرة لجميع أفراد الطبقة التى تمثلها هذه المجالس .

وقد استمرت روما على نظام المدينة منذ نشأتها حتى أواخر القرن الاول ق.م. ، ولكن ظروفا أخرى غير تلك التى عرفتها بلاد اليونان كانت تدفعها دفعا إلى الانطلاق من هذا النظام الضيق الى نظام آخر أوسع بكثير منه هو نظام الامبراطورية الذى يعترف بنظام الحكم التفويضى غير المباشر والذى لا يصبح فيه رئيس الحكومة مجرد موظف يقتصر عمله على تنفيذ القوانين التى يقدمها الشعب

وإنما مركزا تتجمع فيه خيوط السلطة ثم تنبعث منه ، عن طريق التفويض الشخصى ، إلى هذا أو ذاك من ولاة الإمبراطورية .

وأول هذه الظروف هو العامل الجغرافى مرة أخرى : فتضاريس إيطاليا تساعد على الاتجاه التوسعى أكثر من تضاريس اليونان. حقيقة أن بها سلستين من الجبال على جانب كبير من الامتداد ، ولكن وضع هاتين السلسلتين يختلف عن وضع الجبال التى تخترق بلاد اليونان طولا وعرضا. إن إحداهما ، وهى سلسلة جبال الألب تمتد عرضا فى أقصى الشمال بشكل يفصل بين ايطاليا والبلاد الواقعة شمالها ولكنه يساعد ، بهذا الفصل نفسه، على مزج سكان شبه الجزيرة فى وحدة متكاملة إذا ما توافرت الظروف السّياسية المؤهلة لذلك. أما جبال الأبنين ،وهى السلسة الأخرى فقد يكون فى امتدادها من شمال ايطاليا إلى جنوبها مايقسم بين شرقى شبه الجزيرة وغربيها، وقد حدث هذا بالفعل لفترة من الزمن ولكن الاتصال السهل عن طريق البحر بين السواحل الشرقية والغربية كان كفيلا بأن يخفف من حدة الانقسام الذى كانت جبال الابنين كفيلة بأن تحدثه .

وإلى جانب هذا الظرف التضاريسى كان موقع روما فى مركز متوسط من شبه الجزيرة الإيطالية عاملا مؤهلا لها . منذ نشأتها ، لتشترك بطريقة أو بأخرى فيما يدور فى شبه الجزيرة من أحداث . وهكذا وجدت روما نفسها فى وقت مبكر معرضة لهجمات الغاليين والاترورييين وقبائل الآيكويين Aequi والفولسكيين Volsci ، ووجدت نفسها تكوّن جبهة دفاعية ضد هذه الهجمات مع القبائل اللاتينية المجاورة ، وهكذا تكونت العصبة أو الجامعة اللاتينية . وقد انحلت هذه الجامعة من المدن المستقلة لبعض الأسباب الداخلية فى ٣٣٨ ق ٠م . ولكن روما كانت قد بدأت قبل ذلك اتصالاتها السياسية لسبب أو لآخر مع باقى أجزاء شبه الجزيرة ، ففى ٣٨١ ق.م. كانت قد دخلت مع توسكولوم Tusculum فى علاقة أضفت بمقتضاها حقوق

المواطنة الرومانية على المنطقة ، و بعد انفضاض الجامعة اللاتينية أعطيت هـذه الحقوق لعدد من المدن واستمر الأمر كذلك حتى شملت حقوق المواطنة الرومانية، جنوب إتروريا Etruria شمالا وكامبانيا Campania جنوبا (١٦)

وليس هنا مجال الاستطراد فى سرد التفاصيل التاريخية التى تلت ذلك ، ويكفى أن أذكر أن مواقف وأحداثا مماثلة أدت فى النهاية إلى أن تمد روما نفوذها فى كافة أنحاء شبه الجزيرة الايطالية، لتجعل منها وحدة أو شبه وحدة سياسية ولكن هذا لم يكن كل شيء ، فقد تعرضت روما بمجرد أن بدأت نظرها فى شبه الجزيرة لظروف خرجت بها من العزلة النسبية فى ايطاليا لتلعب دورها فى سياسة البحر الأبيض . وقد كان أول ظرف جدى من هـذا النوع هو اشتباكها مع بيروس Pyrrhos ملك إبيروس فى مساجلة حربية امتدت ست سنوات وانتهت فى ٢٧٥ ق.م. بخروج روما ظافرة لتصبح لأول مرة قوة معترفا بها فى البحر الأبيض ، وقد كان ضمن من اعترفوا بها إذ ذاك بطليموس فيلادلفوس ، ملك مصر الذى كان يرقب الصراع بين القوة الرومانية الناشئة والملك الهلنستى ، وقد دعم هـذا الاعتراف بأن أرسل سفارة الى روما فى ٢٧٣ قابلتها روما بسفارة أرسلها مجلس الشيوخ الى مصر (١٧) .

وقد كان هذا الاحتكاك بين روما وملك إبيروس بداية سلسلة من الظروف الخارجية التى دفعت روما دفعا الى القيام بدور أساسى فى سياسة البحر الأبيض ففى ٢٦٤ ق.م. احتلت قرطاجة ثغر مسانا Messana على ساحل صقلية المواجه للطرف الجنوبى لايطاليا . وهكذا وجدت روما نفسها فى مركز على جانب كبير من الدقة ، فقرطاجة كانت ترمى باحتلال هـذا الثغر إلى السيطرة التجارية على الخط الملاحى الذى يمر بين صقلية و إيطاليا ، ورغم أن روما لم تكن قد بدأت فى ذلك الوقت تهتم بالناحية التجارية إلا أن حلفاءها من المدن الواقعة فى جنوبى إيطاليا كان يزعجهم أن تسيطر قرطاجة على هذا الممر التجارى الحيوى ، وهكذا

وجدت روما نفسها ، فى سبيل المحافظة على مركز الزعامة بين هذه المدن ، مضطرة إلى الاشتباك مع قرطاجة .

على أى الأحوال لقد دخلت روما باشتباكها فى الحرب مع قرطاجة فى وضع سياسى خارجى خرجت منه بعد ثلاثة وعشرين عاما من الحرب وقد ضمت كل جزيرة صقلية ، ولم تلبث أن وجدت نفسها فى ٢٣٨ ق . م . مضطرة إلى أن تضيف إلى ممتلكاتها جزيرتى سردينية وقورصقة حتى تطمئن ضد أى خطر جديد من جانب قرطاجة . ونفس الشىء يقال عن احتلال اسبانيا وتكوين الولايتين الاسبانيتين فى ١٩٧ ق . م . ، فقد كان هذا الاحتلال نتيجة لاعتبارات عسكرية مماثلة إلى حد كبير لتلك التى حدت بروما الى احتلال سردينية وقورصقة ، إذ وجد الرومان أثناء الحرب البونية الثانية ، أن اسبانيا ذات قيمة كبيرة لقرطاجة وأنهم باحتلالهم لهذه المنطقة سيحولون نظر القرطاجيين عن ايطاليا للدفاع عن منطقة نفوذهم فى اسبانيا ، كما سيمنعون وصول الامدادات الى هانيبال من هناك .

هكذا بدأت روما احتكاكاتها الخارجية التى أدت الى مد نفوذها فى النطاق الغربى لحوض البحر الأبيض ، ولكن ظروفا من نوع جديد كانت قد بدأت تظهر منذ بداية القرن الثانى قبل الميلاد أدت فى النهاية الى مد نفوذ روما الى المنطقة الشرقية من حوض هذا البحر . ففى ذلك الوقت كان ملوك الدول الهلنستية فى صراع مستمر فيما بينهم ، كل منهم يحاول بطريقة أو بأخرى أن يتخذ مركز الزعامة فى شرقى البحر الأبيض . وقد أدى هذا الى استنجاد بعض حكام هذه المنطقة بروما للتدخل لحماية ممتلكاتهم . كما حدث فى ١٩٠ حين طلب بطلميوس الخامس الى مجلس الشيوخ الرومانى أن يتدخل لصالحه بعد الخطر المزدوج الذى كان يواجهه من انتيوخوس الثالث ملك سلوقيا وفيليب الخامس ملك مقدونيا اللذين كانا قد اتفقا فيما بينهما على اقتسام أملاك مصر . وكما حدث فى ١٧٠–١٦٨ فى

موقف مشابه حين التجأ بطلميوس السادس الى روما لحمايته من تهديد أنتيوخوس الرابع الذى دخل مصر وحاصر عاصمة البطالمة فى الاسكندرية . بل أن أكثر من هذا بدأ بعض الملوك الهلستيين يطلبون تدخل روما لحسم المنازعات التى تقوم بينهم وبين بعض أفراد أسرهم على العرش كما حدث فى الفترة الواقعة بين ٨٠ ق . م . واحتلال أكتافيان لمصر فى ٣١ ق . م . حيث تدخلت روما مرارا لحسم النزاع الذى ثار حول العرش فى أكثر من مناسبة بين أفراد الأسرة المالكة البطلمية (١٨)

كانت هذه هى بعض الظروف التى هيأت الجو لتدخل روما فى شئون القسم الشرقى للبحر الأبيض . ولكن ظروفا اخرى كانت تعمل فى ذلك الوقت داخل روما نفسها دفعت روما الى استغلال الموقف الناشئ فى هذه المنطقة . وأول هذه الظروف يتعلق بموقف طبقة جديدة كانت قد أخذت فى الظهور منذ أن بدأت روما تمد نفوذها خارج شبه الجزيرة الايطالية ، وكانت قد وصلت فى ذلك الوقت إلى درجة من النفوذ جعل فى مقدورها التدخل فى الشئون السياسية بل وفى بعض الاحيان توجيه بعض جوانبها والسيطرة على بعض التيارات فيها بشكل فعال . كانت هذه ، هى طبقة الممولين (أو الفرسان equites حسب تسميتهم الدستورية ولو أن هذا لا يعنى أية صفة عسكرية) التى وجد أفرادها فى المستعمرات الرومانية مجالا واسعا لتشغيل أموالهم فى كافة الجوانب الاقتصادية والمالية وبخاصة فى مجال جمع الضرائب فى المستعمرات عن طريق شراء هذا الحق من الحكومة فى روما ثم القيام بجمعها على طريقتهم ونسبهم الخاصة على نحو ما هو معروف فى طريقة الالتزام . وقد كان من صالح هذه الطبقة أن تتسع رقعة الممتلكات الرومانية حتى تتسع أمامهم فرص استغلال أموالهم متعمدين على نفوذ روما كدولة حاكمة . وقد كان هذا النفوذ دون شك أحد العوامل وراء اتجاه روما نحو استغلال فرص التدخل التى كانت موجودة فى النطاق الشرقى للبحر الابيض بغية ادخال هذه المناطق فى دائرة الممتلكات الرومانية . وسأذكر كمثال لمدى تغلغل مصلحة هذه الطبقة فى الولايات الجديدة أجزاء من خطاب أرسله شيشرون ، الخطيب

والسياسى الرومانى صاحب النفوذ الواسع . الى صهره الذى كان مقررا لولاية بيثينيا Bithynia التى كان بومبى قد ضمها حديثا الى الاملاك الرومانية ، بشأن إحدى هيئات الملتزمين من هذه الطبقه فيقول « رغم أنى فى محادثة شخصية سابقة قد زكيت بشكل قوى هيئة الملتزمين الخاصة بتحصيل الضرائب فى بيثينيا ورغم أنى أدركت مما دار فى هذه المحادثة أنك كنت بسبب تزكيتى، وإميلك الشخصى نحو أفراد هذه الهيئة ، حريصاً على تسهيل الأمور أمام هذه الهيئة بكل وسيلة فى مستطاعك ، إلا أنى لم أتردد فى أن أكتب اليك فى هذا الموضوع بعد أن بين لى المتكلمون باسم هذه الهيئة مدى الأهمية البالغة التى يرتبونها على بيان وجهة نظرى فى هذا الموضوع » . . . ثم يستطرد شيشرون ليبين أن أعضاء هذه الهيئة ، سواء من حيث مولدهم العريق أو من حيث مركزهم الاجتماعى ، يمثلون طبقة على جانب كبير من الاهمية فى بناء الدولة » ثم ينهى خطابه بقوله « إنك بمساعدتهم ستؤدى لى جميلا كبيرا ، وإنى أؤكد لك ، من تجربتى الشخصية ، أن أعضاء هذه الهيئة سيدخلون فى اعتبارهم كل صنيع تقدمه لهم » (١٩)

أما الطرف الآخر فيتعلق بموقف الاحزاب السياسية فى روما فى ذلك الوقت الوقت . إذ كانت تلك الفترة قد بدأت تشهد تطورا سريعا فى الاتجاه السياسى فى روما علا فيه نجم القواد العسكريين بعد أن أصبح توسيع دائرة الممتلكات الرومانية والمحافظة على حدودها رهنا بكفاية هؤلاء القواد الذين بدأوا ينظرون إلى التفوق العسكرى الذى يحرزونه فى ميدان القتال كأساس للمجد السياسى فى داخل روما . وقد كانت نتيجة ذلك أن بدأ كل حزب من الاحزاب السياسية يلتف حول قائد من هؤلاء القواد ليحقق فى ظله المصالح الطبقية لافراده ، وتحت هذه الظروف أصبحت إضافة أية ولايات جديدة إلى قائمة الولايات الرومانية عملا يحقق المجد العسكرى للقائد الذى يقوم به ، كما يؤدى إلى التفوق السياسى له وللحزب الذى يسير تحت لوائه . كما حدث فى المحاولتين اللتين قام بهما الحزب

الديمقراطى فى روما لضم مصر فى ٦٥ و ٦٤ ق.م. وفى هاتين المحاولتين ظهر يوليوس قيصر كأحد زعماء هـذا الحزب وكان يرمى من ورائهما إلى موازنـة الظهور العسكرى والسياسى الذى وصل إليه قائد آخر هو بومبيوس ، بعد أن وصل نفوذ هذا الاخير إلى درجة هائلة عندما أعطى سلطة غير عادية ، مرة فى ٦٧ ق.م . للقضاء على خطر القراصنة الذين كانوا يهددون تجارة روما فى البحر الابيض ومرة أخرى فى السنة التالية لقيادة الحرب ضد مثراداتيس الذى كان يهدد نفوذ روما فى الشرق . وفى المحاوله الأولى تقدم الحزب الديمقراطى عن طريق المناورات الدستورية باقتراحين ، يقضى اولهما بفرض جزية على مصر لمواجهة النفقات التى تتكلفها روما فى حربها ضد مثراداتيس بينما يقضى الآخر بمنح قيصر سلطه استثنائية ليقوم بتنظيم مصر كولاية رومانية ، معتمدين فى ذلك على وصية تركها بطلميوس العاشر يوصى فيها بمصر بعد وفاته للشعب الرومانى .

ورغم أن شيشرون ، وهو إذ ذاك من أنصار بومبيوس وحزب المحافظين ، استطاع أن يحبط هذه المحاوله المكشوفة لاحتلال مصر ، فقد حاول الديمقراطيون أن ينفذوا خططهم مرة أخرى بأن يقدموا فى ٦٤ ق . م . مشروع قانون زراعى مؤداه أن تنشأ مستعمرات لعامة الرومان فى الأراضى الصالحة للزراعة داخل إيطاليا ، فإذا لم تكف هذه فتشترى لهذا الغرض مساحات أخرى من الأرض الخاصة ويحصل المال اللازم لذلك عن طريق بيع أجزاء من الاملاك الرومانية الواقعة خارج إيطاليا . ورغم البراءة الظاهرة لهذا المشروع الذى أوحى به يوليوس فقد هاجمه حزب المحافظين مرة أخرى على لسان شيشرون الذى نظهر فى لباقة سياسية فائقة أن حدود هـذا المشروع تتسع فى الحقيقة لتشمل ممالك بأكملها مثل بيثنيا والاسكندرية ومصر (٢٠)

هذه الظروف جميعا ، التى ابتدأت بمد روما لنفوذها فى المناطق المجاورة لها حتى تم توحيد شبه الجزيرة الايطالية تحت زعامتها ، ثم انتهت بمد هذا النفوذ

خارج ايطاليا حتى أصبح لروما امبراطورية يضم البحر الابيض أغلب ولاياتها ـ وضمت نظم الحكم الرومانية فى طريق من التطور لم تعرفه عند اليونان ، إذ أنها أكسبتها نوعا من المرونة كان ضروريا لروما لكى تحافظ على الدرجات المختلفة من الارتباط السياسى الذى كان يصلها بالمناطق المختلفة التى لها علاقة بها سواء فى داخل ايطاليا أو خارجها . وهكذا وجدنا عدة درجات من حقوق المواطن تنموا وتتطور فى هذا النطاق المرن ، فكانت هناك حقوق المواطن الكامل civitas optimo iure التى اضفيت على سكان المناطق اللاتينية المجاورة لروما لما يصلهم بالرومان من صلة اللغة والثقافة ولما يربطهم بهم من قرب مكان الاقامة ، والتى كانت تخول لهم ان يتمتعوا ، على قدم المساواة التامة مع سكان روما بكافة الحقوق الاجتماعية والسياسية . كما كانت هناك درجة من حقوق المواطن تقل بعض الشيء عن هذه وهى التى اضفيت على سكان كامبانيا واتروريا وعلى السابينيين الذين تمتعوا بالحقوق الشخصية دون أن تطبق عليهم الحقوق العامة الرومانية . وهكذا تمتعوا فى ظل القانون الرومانى بالحقوق التى تضمن لهم الأمن الشخصى وحرية التعامل والتزاوج مع الرومان بما يتصل بذلك من حقوق الوراثة وما اليها provocatio, commercium & conubium ، بينما كان ابتعاد مكان إقامتهم عن مركز النشاط السياسى والادارى فى داخل روما وعدم معرفتهم للسان اللاتينى سببا فى عدم تمتعهم بحق التصويت فى المجالس الرومانية ius Suffragii وشغل الوظائف التنفيذية ius honorum ، كما كانت هناك طائفة أخرى من المناطق داخل ايطاليا كانت تربطهم بروما اتفاقات خاصة ، وهؤلاء هم طائفة الحلفاء ، الذين كانوا إما يدخلون فى هذه الاتفاقات بصفة فردية ، أى كل مدينة على حده ، أو كمجموعات من المدن تمثل أقاليم بأكملها مثل مناطق المارسيين والبايلجنيين والهيربينيين Marsi, Paeligni, Hirpinii وغيرهم . وقد كانت أظهر الطوائف داخل نطاق الحلفاء هى طائفة المدن المتمتعة بالصفة اللاتينية nomen La tinum وهؤلاء كانوا يمثلون بعض المناطق اللاتينية التى لم تنضم الى روما بعد الحرب

الألاتينية الكبرى ، وبالتالى لم تدخل نطاق حقوق المواطن الكامل التى أسلفت الذكر اليها وإنما تمت تنوع وسط بين الحقوق الشخصية المحضة. والحقوق السياسية العامة ، فكان لهم من حق التقاضى فى المعاملات الشخصية أمام القضاء الرومانى Commercium وحق التزاوج Conubium فيما بينهم وبين المواطنين الرومان (الذى يضفى الصفة القانونية على المرأة اللاتينية التى يتزوجها مواطن رومانى وبالتالى يصبح أولادهما مواطنين رومان) كما كان للشخص اللاتينى من ذوى الصفة اللاتينية حق التصويت فى المجلس القبلى الرومانى Comitia Tributa إذا كان مارا بروما، فاذا أقام فيها بصفه دائمة كان له حق التمتع بالحقوق الكاملة للموان الرومانى (٣١)

ولم يكن هذا كل شىء، فقد تطورت هذه الحقوق تبعا للظروف التى وحدت فيها روما بمرور الزمن ، نلاحظ ذلك مثلا فى عدد من الحالات التى تتصل بالحلفاء الايطاليين بعد الحرب البونية الثانية . فقد كان نحو نصف المحاربين فى الصفوف الرومانية فى هذه الحرب من سكان المناطق المتحالفة ، وقد أدى هذا الكفاح المشترك المتصل فى ميدان القتال الى نوع من التقارب بين الرومان وبين هؤلاء الحلفاء، كما أدى الى انتشار اللغة اللاتينية بشكل واسع بين صفوف هؤلاء الحلفاء مما زاد بدوره فى هذا التقارب . هذا إلى جانب العامل الجديد الذى بدأ يظهر فى الأفق السياسى وهو أنه يجب أن يكون لسكان مدن الحلفاء من الحقوق مثل ما عليهم من الواجبات وبخاصة إذا كان من بين هذه الواجبات واجب التضحية فى ميدان القتال فى سبيل الوطن المشترك . وهكذا نجد فى ١٨٨ ثلاثة من المدن الواقعة على الحدود بين لاتيوم Latium وكامبانيا ، وهى أربينوم Arpinum وفورمياى Formiae وفوندى ، يتركون وراءهم حقوق المواطن التى لا تضم حق التصويت Civitas sine suffragio ليتمتعوا ، على قدم المساواة مع الرومان ، بحقوق المواطن الرومانى الكاملة ولم تكن هذه المدن الثلاثة الا الطليعة التى أتى فى اعقابها عدد كبير من الحالات المماثلة . (٢٢)

بداية فقرة وقد كانت هذه المرونة الملحوظة رائد روما فى كل تصرفاتها السياسية حتى بعد أن امتد نفوذها فى خارج شبه جزيرة ايطاليا ليصبح لها ممتلكات وولايات .
فلم تتخذ موقف الجمود من ناحية نظم الحكم إزاء المناطق التى دخلت فى نطاق إمبراطوريتها ، وإنما ظهرت ، هنا أيضا ، مرونتها السياسية بشكل واضح . وقد تمثل ذلك فى إبقائها على النظم الادارية التى كانت سائدة فى هذه الولايات قبل أن تدخل فى دائرة نفوذها ، إذا وجدت أن هذه النظم على جانب من الرسوخ ولا تتعارض مع النفوذ الرومانى ، وقد ظهر ذلك حتى فى معاملتها للمناطق التى لم يكن لها نصيب كبير من التحضر مثل اسبانيا وغالة وبريطانيا ، ففى هذه المناطق التى ظل سكانها يتكلمون لغاتهم الاصلية و يعبدون آلهتم المحلية استمروا الى جانب هذا يسيرون الى حد كبير على تنظيماتهم السياسية المحلية ، ولعل خير مثال يظهر هذا الاتجاه عند الرومان هو موقفهم من ادارة مصر بعد أن أصبحت ولاية رومانية فقد أبقوا على الجهاز الادارى الذى كان سائداً فى عهد البطالمة فى جميع تقسيماته واتجاهاته ، فالوالى ، الذى كان يمثل الامبراطور حل ، محل الملك البطلمى والفرعون من قبله ، له سمتهم وعاداتهم وتقاليدهم وسلطتهم . والمدن اليونانية التى كانت موجودة من عهد البطالمة ، بل ومن قبل مجيئهم الى مصر ، ظلت كما هى بكل المظاهر التى كانت لها فى عهد البطالمة ، بل لقد زاد الرومان عليها مدينة يونانية جديدة هى مدينة أنتينو بوليس . وأخيرا فقد حافظ الرومان حتى على أسماء الوظائف الادارية فظلت فى العهد الرومانى على أصلها اليونانى تماما كما كانت فى عهد البطالمة .

لقد أدت ظروف روما اذن الى اتساع رقعة المساحة التى دخلت فى دائرة نفوذها على نحو ما أشرت وتبع ذلك مرونة النظام السياسى الذى يستطيع أن يضم كل الاتجاهات السياسية المختلفة الخارجية . المحلية ، وكان هذا هو المقدمة الطبيعية لنظام جديد . فالنظام الجمهورى الذى يقوم على أساس الحكم المباشر والذى كان صالحا عندما كانت روما مدينة صغيرة بدأ يعانى كلما اتسعت رقعة الأماكن التى

كان لسكانها حقوق المواطن الرومانية ولكنهم لا يستطيعون أن يمارسوها من الناحية العملية لسبب بسيط هو أن الحقوق العامة كحق التصويت كان لا يمكن أن تمارس إلا في رحاب المجالس في داخل روما نفسها .

كذلك في حالة المصالح الاقتصادية التي قامت أساساً على اتساع دائرة الولايات الرومانية ، كما أشرت في مجال الكلام على طبقة الفرسان كان من صالح أصحابها أن تستقر الأمور بشكل نهائي حتى يستطيعوا أن يبنوا مشروعاتهم الاقتصادية على سياسة طويلة الأجل ولم يكن هذا ممكناً في الجو المشحون بصراع الأحزاب بما يتبعه هذا من تذبذبات وتخلخلات في الأوضاع السياسية التي يبنون على أساسها مصالحهم الاقتصادية . وقد كان نظام الحكم المباشر هو المجال الذي تعتمد عليه هذه الأحزاب في مناوراتها السياسية ، وإذن فخير نظام يحقق ما يبغونه من استقرار هو النظام الذي تخرج فيه السلطة من يد الأحزاب لتتركز في يد شخص واحد على رأس الامبراطورية يحكم روما وممتلكاتها عن طريق السلطة الفردية الواسعة الحدود . كذلك القواد الذين سيطروا على مصائر هذه الأحزاب في القرن الأخير قبل الميلاد جعل كل منهم يعمل على التخلص من زملائه الذين ينازعونه مجده السياسي ، وهكذا قام صراع رهيب بين هؤلاء القواد تهادنوا فيه من وقت لآخر كما حدث في الحكومتين الثلاثيتين ، ولكنه وصل في بعض الأحيان إلى درجة الاغتيال كما حدث في حالة يوليوس قيصر ، و الى درجة الحرب السافرة كما حدث في حالات عديدة ابتدأت بالصراع الذي قام بين أنصار ماريوس وسلا وكان آخرها ، في العهد الجمهوري ، الصراع بين أنطونيوس وأكتافيان الذي انتهى بانتصار الأخير ليصبح أول ممثل للنظام الأمبراطوري الروماني .

٤ – التطور الاجتماعي للنظم اليونانية الرومانية

— التوقف عند النظام الطبقي عند الرومان
— التطور الى النظام الشعبي عند اليونان

رأينا مما سبق أن نظام الحكم عند اليونان والرومان تمثل ، داخل إطار البحر الابيض ، تطورا مكانيا متصلا من حيث انتشارها على سواحل هذا البحر . وأنها تمثل تطورا زمنيا متصلا من حيث الشكل العام لها الذى ابتدأ بنظام الحكم المباشر فى داخل المدن اليونانية لينتهى بنظام الامبراطورية . ولكن النظم اليونانية والرومانية مثلت ، إلى جانب هاتين الظاهرتين ، تطورا اجتماعيا يتصل بالطبقات المشتركة فى الحكم . وفى هذا المجال سنجد بلاد اليونان وروما يشتركان ، فى العهد الملكى ، فى نظام الحكم الفردى المطلق ، ثم يتطور هذا النظام فى كل من المنطقتين إلى نظام جماعى يتخذ الشكل الطبقى مبتدئا بسيادة الطبقة الاستقراطية على طبقات المجتمع ، وستكون هذه الأرستقراطية من النوع الاقطاعى الزراعى الذى يلائم الاتجاه الاقتصادى الأساسى فى المجتمعات البدائية .

سيتم هذا فى بلاد اليونان كنتيجة لاتحاد مجموعات من القبائل فى شكل مدن لأسباب غالبا ما تكون فى بداية الأمر من قبيل التكتل ضد غارات أو هجمات يصعب على القبيلة الواحدة بامكانياتها الدفاعية المحدودة أن تقف وحدها أمامها . وفى هذه المدن لن يصمد الملوك الذين تزعموا حركات توحيد القبائل أمام أقرانهم من رؤساء القبائل السابقين لفترة طويلة ، اذ ان تجمع هؤلاء بين أسوار المدينة الضيقة سيضع نصب أعينهم بصفة مستمرة سلطة هؤلاء الملوك كما سييسّر لهم الاحتكاك المستمر فى هذه الظروف الجديدة سبل التجمع والاتصال المستمر فيما بينهم . وهكذا سيوجد لديهم الدافع والفرصة لمناقشة سلطة هؤلاء الملوك وستكون هذه هى البداية لظهور الطبقة الأرستقراطية .

ونفس التطور سيتم فى روما وإن كان سيمتزج إلى حد كبير بعامل آخر هو الدافع الوطنى . إذ أن ملوك روما كانوا من أصل إتروري ، وقد استغل الأرستقراطيون هذا الوضع ليتخلصوا من سلطة الملوك التى كانت تقف فى وجه نفوذهم السياسى وما يتصل بهذا النفوذ من مصالح اقتصادية وامتيازات اجتماعية، فدفعوا بالعامة إلى التمرد على هؤلاء الحكام الاجانب ، وهكذا كانت ثورة ٥٠٩ ق.م. التى أطاحت بالملوك الاترو ريون فى روما،فى واقع الأمر تطورا طبيعيا انتقل بالسلطة إلى يد الطبقة الاستقراطية الرومانية .

وقد قام فى روما صراع طويل بين طبقة العامة وهذه الطبقة الاستقراطية ، واستطاع العامة فى أثناء هذا الصراع أن يحصلوا على بعض المطالب الاجتماعية التى كانوا ينادون بها ووصل هذا التطور الى درجة كاد معها النظام السياسى الرومانى أن ينسلخ عن الصفة الطبقية ليتخذ طابعا شعبيا ، تشهد على ذلك القوانين الهورتنسية Leges Hortensiae التى صدرت فى ٢٨٧ كما يشهد به الاصلاح الذى تم فى المجلس المئوى فى أواسط القرن الثالث بالشكل الذى أتاح للعامة نصيبا أوفر من الاشتراك فى الحكم . ولكن هذا التطور الشعبى لم يقدر له أن يتم ، وقد كان هذا نتيجة لعامل أدى من جهة الى تقوية الطبقة الارستقراطية ، ومن جهة أخرى الى اضعاف طبقة العامة. هذا العامل هو اشتراك روما منذ القرن الرابع ق.م. فى حروب تكاد تكون مستمرة بدأت فى لاتيوم ثم امتدت لتشمل إيطاليا بأكملها وتتعداها بعد ذلك لتتخذ شواطىء البحر الأبيض مسرحا لها. وقد وجهت هذه الحروب جزءا كبيرا من النشاط السياسى نحو الخارج ، وكان لهذا أثره فى إبطاء وصول الوعى السياسى الطبقى عند العامة بشكل فوت عليهم كثيرا من الفرص السياسية التى ربما كانت قد أدت إلى وصول الرومان إلى الحكم الشعبى لو مرت روما بظروف مغايرة .

وقد أتاح ذلك الفرصة للطبقة الاستقراطية الحاكمة لتسيطر على تسيير الشئون السياسية فى روما بشكل شامل . كذلك كان لهذه الحروب أثر سيء على القوام الاقتصادى لطبقة العامة ، فهذه الطبقة كانت تتكون أساسا من صغار الملاك الزراعيين ، وقد كان من العسير على المالك الصغير أن يرعى شئون مزرعته أو حقله فى هذه الظروف التى كان يقضى وقته فيها إما فى ميدان القتال أو فى الاستعداد للذهاب إلى ميدان القتال ، وقد نتج عن إهمال عدد كبير من هذه الأملاك الصغيرة وأنتهى الأمر بابتلاعها ، بطريقة أو بأخرى ، داخل الاقطاعات الكبيرة التى كان يمتلكها أفراد الطبقة الاستقراطية . وهكذا عندما جاء القرن الثانى ق.م. كانت طبقة الملاك الزراعيين الصغار قد كادت تختفى من المجتمع الرومانى لتتضخم على حسابها طبقة الارستقراطيين من الاقطاعيين الكبار ، و بالتالى فلم يعد هناك من يمثل العامة سوى طبقة من سكان المدينة الذين يعوزهم البرنامج السياسى المحدد و يقوم كيانهم المعيشى على أساس من التبعية الاقتصادية التى لا تساعدهم على إحراز مركز اجتماعى قوى يكون دعامة لهم فى كفاحهم السياسى [٢١] .

وهكذا ظلت لمجلس الشيوخ ، وهو عصب الطبقة الاستقراطية الرومانية ، السيطرة على مصير التنظيم السياسى للدولة الرومانية . حقيقة لقد ظهر بين آن وآخر من المتكلمين باسم العامة من وقف فى وجه مجلس الشيوخ لآخر ، كما فعل تايبريوس جراكوس Tiberius Gracchus الذى نجح فى تحدى سلطة مجلس الشيوخ عندما كان نقيبا للعامة فى ١٣٣ ق.م . وكما فعل أخوه كايوس جراكوس Gaius Gracchus بعد هذا التاريخ بعشرة سنوات ، ولكن اعتماد هؤلاء لم يكن اعتمادا كاملا على طبقة العامة ، بل ارتكنوا الى حد كبير على عوامل أخرى ، منها إغراء الايطاليين بمنحهم حقوق المواطن الرومانية ومنها محاولة جمع شتات العامة حول كسب مشترك يتمثل فى اسهام الدولة فى

تخفيض ثمن القمح اللازم للخبز اليومى ، ومنها كسب أنصار من طبقة المولين أو الفرسان التى كان ساعدها قد بدأ يشتد فى ذلك الوقت – ولكن حتى فى حالة هذين الأخوين نجح مجلس الشيوخ فى أن يقضى على معارضتهما ، بل نجح فى اغتيال أحدهما وفى دفع الآخر الى الانتحار .[٣٢]

وقد نجحت محاولات الأخوين جراكوس والمحاولات المماثلة دون شك فى زعزعة سلطة مجلس الشيوخ ، ولكن هذا لم يؤد إلى تقوية مركز العامة أو تحسين وضعهم السياسى . إذ أن نفوذ الطبقة الأستقراطية لم يضمحل إلا ليحل محله نفوذ طبقتين أخريين كانت تحت تصرفهما الإمكانيات الكافية لتمسكا بقيادة الأمور فى روما ولتدخلا طبقة العامة فى تبعيتهما .

وقد سبق أن أشرت إلى هاتين الطبقتين . وهما طبقتا المولين والقواد العسكريين ، ولكنى سأكرر الاشارة إليهما فى ضوء موقفهما من طبقة العامة . أما المولون ، أو الفرسان ، فكانوا فى ذلك الوقت قد نجحوا فى أن يحتلوا مكانا لا بأس به فى الجهاز الدستورى والادارى فى الدولة ، وأصبح فى إمكانهم عن طريق المناورات الدستورية مرة ، وعن طريق نفوذهم المالى الذى استخدموه فى شراء الأنصار وتسهيل المصالح مرة أخرى – أصبح فى إمكانهم أن يسيطروا إلى حد كبير على مصائر العامة وأن يحركوهم فى كثير من الأحيان كما أرادوا و بالتالى فقد كانوا عاملا فى أن تفقد طبقة العامة أى مركز سياسى ثابت .

وقد تكرر الموقف ، ولكن بتفصيل أخرى ، فى حالة القواد العسكريين ، فالاتجاه التوسعى الذى سارت فيه روما لسبب أولآخر ، جعل القائد العسكرى رجل الساعة ، وأصبح بالتالى التفوق العسكرى الذى يحرزه القواد عن طريق ضم

ولايات جديدة أساسا لظهورهم ونفوذهم السياسى فى داخل روما . ومن جهة أخرى فقد أدت بعض الظروف التى اتصلت بالجيش فى عهد ماريوس إلى تقوية قبضة هؤلاء القواد، ومؤدّى هذه الظروف أن إصلاحا تمّ فى عهد هذا القائد تحولت بمقتضاه القوة العسكرية لروما من مجرد تعبئات وقتية إلى جيش قائم ثابت . ولما رفض مجلس الشيوخ إذ ذاك أن تكون لهؤلاء الجنود مرتبات ثابتة ، فقد أصبحت هذه مسئولية القائد ، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك هى انتقال ولاء الجنود فى الدولة إلى القائد الذى يستطيع أن يصرف لهم مرتباتهم أو يعطيهم امتيازات فى صورة أو فى أخرى . وهكذا قفزت شخصية القواد إلى المكان الأول كأحد العوامل التى يحسب لها كل حساب و بخاصة القواد الأكفاء الذين كان فى كفاءتهم العسكرية والشخصية ما يضمن للجنود الذين يسيرون تحت لوائهم النصر والكسب المادى(٢٣) .

واذن فقد أصبح تحت تصرّف هؤلاء القواد قوة يدفعون بها فى ميدان السياسى إذا أرادوا . وقد حدث ذلك بالفعل ورأينا سلسلة من القواد المغامرين فى ميدان السياسة كان من بينهم ماريوس وسلا وپومپى و يوليوس قيصر وماركوس أنطونيوس وأكتافيان . وقد نجح من هؤلاء سلاّ فى أن يقبض على ناصية الحكم فترة من الزمن ، وكاد قيصر أن يصبح حاكما مطلقا على النظام الملكى لولا أن عاجلة خصومه فاغتالوه قبل أن يحقق هدفه ، ونجح أكتافيان فى أن يصبح أول امبراطور رومانى . وقد كانت النتيجة العملية لكل هذا ، فيما يختصّ بالنقطة التى نحن بصددها ، ان انحدرت طبقة العامة التى كان هؤلاء القواد يجمعون جنودهم من بين صفوفها ، الى مرتبة التبعية المعيشية يساوم بأفرادها هذا القائد أو ذلك ممن يطمعون فى الظهور أو يصبون الى الحكم .

تجمعت كل هذه الظروف إذن لتبعد العامة عن المكان الأول فى

ميدان النظام السياسية الرومانية . ولتجعل من مقاليد الحكم حكرا طبقيا مرة فى الارستقراطين وأخرى فى يد الممولين أو القواد . ولكن اذا كانت روما قد توقفت عند النظام الطبقى فان بلاد اليونان كانت ظروفها تؤهلها لأن تتطور بعد هذه المرحلة حتى يصبح نظام الحكم فيها على نطاق ومستوى شعبيين . فحركة التوسع اليونانية ، كما أسلفنا ، لم تتخذ الشكل الامبراطورى وبالتالى فلم يكن هناك مجال ظهور طبقة من الممولين الذين يتخذون من المستعمرات مجالات للاثراء بالشكل الذى عرفناه فى روما وإنما كان اثراء الطبقة الأوليجركية اليونانية على أساس تجارى محض تحدده ظروف اقتصادية عامة لا يستطيعون السيطرة عليها عن طريق المناورات الدستورية أو الرشوة المباشرة أو غير المباشرة على نمط ما كان يفعله الممولون الرومان مع رجال السياسة أو حكام الولايات .

وقد كانت هذه الظروف تتصل اتصالا وثيقا بحركة انتشار اليونان على سواحل البحر الابيض وما ترتب عليها من نشاط التبادل التجارى بين المدن القديمة فى بلاد اليونان الاصلية والمدن الجديدة التى قامت فى كل مكان تقريبا على هذه السواحل . وقد زاد من هذا النشاط فى تلك الآونة بعض عوامل أخرى منها ظهور التبادل النقدى فى الافق الاقتصادى اليونانى مما سهل عملية التبادل التجارى فى أكثر من صورة . ومنها انتشار الرقيق فى مجال الحرف اليدوية كيد عاملة رخيصة — الامر الذى مكن اليونان من انتاج ضخم وتصدير ضخم فى المصنوعات المتصلة بهذه الحروف .

ولكن هذه الظروف التى كانت سببا فى اثراء طبقة التجار كانت فى نفس الوقت سببا فى تنمية الوعى الطبقى عند العامة . فالتجارة عبر البحر كانت فى حاجة الى أساطيل تجارية تعمل فيها أعداد غفيرة من البحارة وعمليات الشحن والتفريغ المستمر فى الموانى اليونانية كانت كذلك فى حاجة الى عمال من بين صفوف هذه الطبقة كما كانت الحروب والمنازعات التى تقوم بين المدن المختلفة فى سبيل المنافسة على الطرق والاسواق التجارية فى حاجة إلى اعداد كبيرة من البحار بين من بين صفوف هذه الطبقة .

وهكذا أصبحت طبقة العامة دعامة لا يمكن الاستغناء عنها لهؤلاء التجار، وبالتالى أصبح لأفرادها قوام اقتصادى راسخ يعتمدون عليه فى القيام بأية مناورة أو حركة للحصول على مطالبهم السياسية . كذلك كان لظهور طبقة الحكام المعروفين باسم الطغاة فى بلاد اليونان فى نفس الوقت الذى نحن بسبيل الحديث عنه وتقويض هؤلاء الحكام لنفوذ الارستقراطيين من جهة وللدعامة الاقتصادية التى كان هذا النفوذ يقوم عليها من جهة أخرى فى شكل مصادرة أملاكهم الزراعية ثم توزيع هذه الأملاك على أفراد العامة كنوع من التقرب إلى هذه الطبقة التى اعتمد عليها هؤلاء الطغاة فى الحركات الثورية التى أطاحت بالحكم الأرستقراطى كمقدمة لوصولهم الى الحكم — كان لكل ذلك أثر واضح فى تدعيم القوام الاقتصادى لطبقة العامة من جانب آخر، هو الجانب الزراعى، كما كان له من ثم أثر فى تقوية مركزهم السياسى . وقد ظهرت نتيجة ذلك بشكل واضح عندما أطاح العامة بحكم الطغاة أنفسهم بعد مدة لم تمتد فى أغلب الأحيان جيلين من ابتداء حكمهم (٢٤) .

كذلك كان لعدم ظهور الاتجاه الإمبراطورى عند اليونان أثره فى عدم انفساح المجال أمام القواد ليصبحوا رجال الساعة الذين يحمون الامبراطورية ويوسعون حدودها كما كان الحال فى روما . وإنما كان التفوق العسكرى الذى يحرزه قائد يونانى لا يزيد على نصر فى معركة دفاعية فى أغلب الاحوال . بل لقد حال غياب فكرة التوسع الإمبراطورى دون تضخم أهمية الجيش أو قواده بدرجة أصبح معها من الممكن لليونان فى أثناء القرن الرابع مثلا أن يعتمدوا اعتمادا يكاد يكون كليا على الجنود المرتزقة بل القواد المرتزقة فى بعض الأحيان (٢٥) ولعل خير ما يصور لنا مدى ضآلة النفوذ السياسى للقواد فى بلاد اليونان هو الحساب الذى كان على كل قائد أن يقدمه فى نهاية سنة الخدمة التى كان ينتخب

خلالهـا . وتاريخ القرنين الخامس والرابع ق . م حافل بالأمثلة التى تشير إلى مدى التعنت الذى كان يبديه مجلس العامة فى أثينا فى محاسبة القواد والحكم عليهم بأحكام وصلت إلى الاعدام فى بعض الأحيان . كما حدث فى حالة إرجوكليس Ergokles الذى نفذ فيه حكم الاعدام كنتيجة لتعاونه مع الطيبيين حوالى الوقت الذى تم فيه سلم الملك . وكاليستنيس Kallisthenes الذى نفذ فيه هذا الحكم فى ٣٦٣ . وليسكليس Lysikles الذى وقع تحت طائلة نفس العقوبة فى عام خايرونيا (٣٣٨) (٢٦).

وهكذا لم توجد أمام طبقة العامة فى بلاد اليونان العقبات التى وجدت أمام نظرائهم فى روما ، بل لقد ساعدت الظروف على انضاج وعيهم السياسى وأعطتهم القوام الاقتصادى اللازم للتطور السياسى الذى وصل بنظام الحكم عند اليونان الى المستوى الشعبى الذى يعلو على أى طبقة مهما كان محتدها أو ثروتها والذى يضع فى يد الشعب ، ممثلا فى مجالس العامة وفى الهيئات القضائية والتنفيذية خيوط السلطة فى كافة نواحى الحكم .

— مجمل

وهكذا تتضح لنا من هذا العرض السريع نقطتان أساسيتان . أما النقطة الأولى فهى أن نظم الحكم عند اليونان والرومان تمثل وحدة متكاملة من حيث المكان الذى انتشرا به ، كما تمثل مرحلتين تتداخل إحداهما فى الاخرى وتتبعها من حيث الاستمرار الزمنى . بينما تمثل تطورا اجتماعيا متصلا إذا توقف فى جانب

استمر فى الجانب الآخر . وأما النقطة الثانية فهى أن هذه النظم فى تكاملها وتتابعها واستمرارها لا يمكن معالجتها كظاهرة قائمة بذاتها منفصلة عما حولها ، وإنما يجب أن ننظر إليها فى نطاق حوض البحر الأبيض المتوسط كجزء منه وكجانب له مكانه المحدد فى تطور هذا الإقليم ، يفسر غيره من الجوانب ويكملها ، ونفهمه فى نفس الوقت بالقياس إليها ، بحيث تتكون من هذه الجوانب جميعا وحدة حضارية متماسكة .

الهوامش

1. Cary, M., The Geographic Bockground of Gr. and Rom. History, pp. 1 ff.
2. Westermann, W.L., The Library of Ancient Alexandria, pp. 1 - 16
3. Breasted, J.H , Ancient Times, p.p. 371-2 & Fig. 166. Cary & Haarhoff, Life & Thought in the Gr. & Rom. World, p.p. 220 - 5
   لطفى عبد الوهاب يحيى : أثر العامل الجغرافى فى تاريخ اثينا ، ص ١٨
4. Breasted, J. H., op. cit pp. 107-8
5. Bury, J.B., A Hist. of Greece, pp. 86-120.
6. Cary, M , A History of Rome, p. 3.
7. ول ديورانت : قصة الحضارة ترجمة محمد بدران (الجزء الاول من المجلد الثانى) ص ٢٤٥ ـ ص ٣٠٧ .
8. Jones. A.H.M., Cities of the Eastern Rom. Provinces, pp. 311 ff
9. Milne, J. G., A History of Egypt uuder Roman Rule pp. 2.
10. Greenidge, A.H.J., Rom. Public Life, pp, 440-4.
11. Homer, Odessy, I. 320
    لطفى عبد الوهاب يحيى : مقدمة تاريخية للتفكير السياسى عند الاثينيين ، طبعة ثالثه ص ٨
12. Thukydides, III, 62.
13. Demosthenes, I. II, III
14. Tod. M. N., Gr. Hist. Inscrip. I. 96, II. 97, 195. Wiegand, I, 3, 142. Xen., Hell. IV. 5.1. Diop. Xiv,92,1.
15. لطفى عبد الوهاب يحيى : مقدمة تاريخيه ، ص ١٩ ـ ٢٠ .
16. Stevenson, G. H., Rom. Provinc . Administration, pp 7-8.
17. محمد عواد حسين : نشأة المسألة المصريه فى السياسة الرومانية ، المجله التاريخية المصرية ، المجلد الرابع ، العدد الاول (١٩٥١) ص ١
    لطفى عبد الوهاب يحيى : مصر فى العصر الرومانى ص ٨
18. لطفى عبد الوهاب يحيى : نفسه ص ٩ وما بعدها

19. Cicero, ad Familiares, XIII, 9.
W. W. Fowler, Social Life at Rome in the Age of, Cicero pp. 74-80.

20. لطفى عبد الوهاب يحيى : نفسه ص ١٤ – ١٥

21. Homo, L.,Rom. Politic. Institutions, pp. 364 - 5

22. Cary, M., A Hist. of Rome, pp. 281 294.

23. Ibid. 309 - 13.

24. Toutain, J., Economic Life of the Ancient World, pp. 30-33.

25. Dem., III, 35., IV, 24

26. Xen. Hell. V, 4, 19.
Aesch. II, 30 - 1
Diod XVI, 85, 88
Lycurg. Frg. 75
Ps. Dem. XLIX.
Hauvette-Besnault: Les Stratéges Atheniens; pp.97-118
Cloché, p., Les Procés des Stratéges Athéniens(Rev. des Etudes Ath 1925) pp. 97 - 118.